الوجه النحويّ بين الراجح والمرجوح علـــةً

اعداد الطالبة: استبرق تركي مهجهج أ.د. صالح كاظم عجيل

Flip the grammar between the most correct and the weighted bug

Prepared by the student: Estabraq Turki Mhajhaj
Dr.Salih K. Ojael Prof.
arts.webmaster@uobabylon.edu.iq alshemary hady @gmail.com

abstract:

The cause of Barkan was related to the Grammatical theory,It became the cause of every rule grammar, The problem is to consider the grammatical provisions and what they see as the reasons for those judgments, It is essential in every measurement, so the vowel was the fourth pillar of measurement. Because, the measurement carped the movable on the immovable, if it is in its meaning,The measurement of the cause is applied unanimously when scientists, It was said 'to change the effect of what it was any departure from the original', The cause is closely linked to the original, because what came on its origin does not ask about the cause.Because, what was amended from the original lacked the eatablishment of evidence to reverse the original and differing views of Arab scientists on the division of the bug as the divided several divisions came to include several demands the first demand bug origin, the second demand bug violation, the third request meeting bug and the four demand request bug.

keywords: Grammar face, The most correct, Swing, bug.

الملخص:

ارتبطت العلة بأركان النظرية النحوية، فأصبح لكل حُكم نحويّ علةٌ، فالعلة هي النظر في الأحكام النحوية وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام، وهو أمر ضروري في كل قياس ؛ لذلك كانت العلة الركن الرابع من اركان القياس [443] ؛ لأنَّ القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[444], وقياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء [445]، وقيل هي: ((تغير المعلول عمّا كان عليه، أي خروجه عن الأصل))[446].

فللعلة ارتباط وثيق بالأصل ؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ؛ وما عُدِل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل[447]، واختلفت وجهات نظر علماء العربية حول تقسيم العلة، إذ قسموها تقسيمات عدة، فجاء البحث منطويًا على مطالب: المطلب الأول: علة الأصل، المطلب الثاني: علة المخالفة، المطلب الثالث: علة اجتماع، المطلب الرابع: علة المجاورة.

الكلمات المفتاحية: الوجه النحويّ, الراجَح, المرجوح, علـة.

المطلب الأول: علة الأصل:

تمتد فكرة الأصل في جميع أبواب النحو العربي ومستوياته، فتردُّ كل ظاهرة نحوية متجانسة إلى أصل واحد غالبًا، فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة، تسمى أصل القاعدة [448].

---

443 ـ ينظر : الاقتراح، السيوطي : 96.
444 ـ ينظر : الاقتراح : 94 ، لمع الأدلة ، أبو البركات الأنباري : 93.
445 ـ ينظر : لمع الأدلة : 105.
446 ـ لمع الأدلة : 105.
447 ـ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري : 1/ 242.
448 ـ ينظر : لمع الأدلة : 130.

ويطلق الأصل على الراجح مقابل المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزيئات، وعلى الدليل مقابل المدلول، وعلى ما يبنى عليه غيره، وعلى المحتاج إليه، ويطلق على ما هو أولى [449]، وحدّها الخضري قائلًا: ((ما حقّ التركيب أن يكون عليه إن لم ينطق به))[450].

أمّا الشيخ ياسين فحدّها بقوله: ((ما ينبغي أن يكون عليه الشيء)) [451].

وفصّل أحد الباحثين القول في ذلك قائلًا: ((علة الأصل تسمى علة الرد إلى الأصل أو مراعاة الأصل وهي من العلل التي تدور كثيرًا في موضوعات اللغة والنحو والصرف ومعناها رعاية الوضع الأول في تعليل الحكم))[452]، ومن علل الأصل:

علة مجيء صاحب الحال نكرة:

الأصل في صاحب الحال التعريف وقد يقع نكرة بمسوغ ؛ لأنّ الحال خبرٌ في المعنى وصاحبها مخبرٌ عنه أشبه بالمبتدأ ؛ لذا ضعّف أغلب النحويين مجيء صاحب الحال نكرة ؛ لأنّه كالمبتدأ في معناه، وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفةً.

واختلف النحويون في مسألة مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ، وفي ذلك يقول ابن عقيل: ((اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات... فذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه, ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها))[453].

فأشار سيبويه إلى أن الخليل يُجيز مجيء صاحب الحال نكرة قال: ((وقدْ يجُوز نصبُهُ على نَصْبِ: هذا رجلٌ منطلقًا وهو قولُ عيسى، وَزَعَمَ الخليل أنَّ هذا جائزٌ، ونَصبُهُ كَنصْبِهِ في المعرفةِ، جَعَلَهُ حالًا ولم يَجْعَلْهُ وصفًا، ومِثْلُ ذلك: مَرَرْتُ برجلٍ قائمًا، إذا جَعلتَ المرورَ بِهِ في حالِ قيامٍ، وقد يجوزُ على هذا: فيها رجلٌ قائمًا وهو قول الخليل رحمه الله))[454]، فحجة سيبويه يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفي القياس عليه.

ووصفه ابن معطي بـ "القبح" قائلًا: ((إذا خلت النكرة من مسوغٍ فمجيء الحال منها قبيح ؛ لإمكان الحمل على الصفة مع المخالفة في الإعراب))[455].

فيفهم من قول ابن معطي المرجوحية في مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ بقوله: " قبيح"، فوصفه بـ "القبيح" وسبقه بذلك ابن الشجري, والاسفراييني[456]، وعدّه ابن ربيع ضعيفًا قبيحًا[457].

فضلاً عن رأي سيبويه فيما نقله عن الخليل حيّن ركّب "قد" مع الفعل المضارع ودلالتها على التقليل بقوله: "وقد يجوز".

وأظن أن رأي الخليل دفع ابن مالك بتجويز مجيئه نكرة من دون مسوغ بقلة لقوله في الألفية [458]:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غالبًا ذو الحَالِ، إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أوْ يُخصَّصْ . أوْ يَبِينْ

مِنْ بَعْدِ نَفيٍ أو مُضاهِيهِ، لا يَبْغِ امرُؤٌ على امرِئٍ مُستسهـلُا

---

449 ـ ينظر : الكليات ، أبو البقاء الكفوي : 122.
450 ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 2/ 42.
451 ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح : 1/ 54.
452 ـ العلل النحوية في شروح الألفية ، حميد عبد الحمزة عبيد الفتلي: 215.
453 ـ شرح ابن عقيل : 2 / 223.
454 ـ الكتاب 2/ 193- 194.
455 ـ شرح ألفية ابن مالك ، ابن معطي: 2/ 56.
456 ـ ينظر : الأمالي ، ابن الشجري : 1/ 346.
457 ـ ينظر: البسيط ، ابن أبي ربيع الأشبيلي : 2/ 723.
458 ـ ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك : 2/ 33.

فنبَّه ابن مالك على مرجوحية مجيء صاحب الحال من النكرة حين وضع إنْ الشرطية، وقد فصّل ناظر الجيش قول ابن مالك موضحًا مرجوحية مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ قائلًا: ((لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة, ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه أو تتقدّم الحال أو تكن جملة مقرونه بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة))[459].

فأشار إلى مرجوحية مجيء الحال من النكرة حين نفى التنكير بشرط، وقال في موضع آخر: ((أن الحال خبر في المعنى، وأنّ صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة، كما أن أصل المبتدأ أن يكون كذلك، وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصوله الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس))[460].

فنفهم من قول ناظر الجيش إنّه جوّز مجيء صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، بينما ذهب أغلب النحويين إلى أن مجيء صاحب الحال نكرة لا يكون إلّا بمسوغات[461]:

1ـ الاختصاص أي أن يختص صاحب الحال بالوصف أو بالإضافة، مثال الأول: قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾(الدخان: 5.4)، ومثال الإضافة قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ (فصلت: 10)، وكقوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾(الأنعام: 111).

2ـ أن يتقدم عليه نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي هنا الاستفهام والنهي، مثال النفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾(الحجر: 4). وكقول الشاعر:

ما حُمَّ مِنْ مَوتٍ حِمًى واقيًا ولا تَرى مِنْ أحدٍ باقيًا

فوقع قوله: "واقيًا" حال من النكرة "حمى" و قوله: "باقيًا" وقع حال من النكرة " أحد" والمسوغ لذلك وقوع النكرة بعد النفي في الموضعين, ومثال الاستفهام قول الشاعر[462]:

يا صَاحِ هلْ حُمَّ عيْشٌ باقيًا فترى لنفْسِك العُذْرَ في إبْعَادِها الأمَلَا

وقع قوله: " باقيًا" حالًا من النكرة " عيش"، والمسوغ لذلك وقوعها بعد الاستفهام.

ومثال النهي قول الشاعر[463]:

لا يرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجام يَوْمَ الوَغْى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ

حيث وقع قوله: " متخوفًا" حالًا من النكرة " أحد"، والمسوغ لذلك وقوعها في حيز النهي بـ "لا"، فقوله: "أحد" فاعل يركن المجزوم بلا الناهية[464].

3ـ أن يتقدم الحال على صاحبه نحو: فيها قائمًا رجلٌ" بعد أن ذكر سيبويه هذا المثال قال: ((وحمل النصب على جواز " فيها رجلٌ قائمًا"، وصار حين أُخر وجه الكلام فرارًا من القُبح قال ذو الرُّمَّة:

وَتَحْتَ العوالي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِباءٌ أعارتْها العيونَ الجآذِرُ

الشاهد فيه قوله: " في القنا مستظلة ظباء" نصب "مستظلة " على الحال مقدمة عليها))[465].

---

459 ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ناظر الجيش : 2/ 192.

460 ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2/ 194.

461 ـ ينظر : شرح الكافية الشافية ، ابن مالك : 2/ 739، شرح الألفية لابن الناظم : 320 ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي : 149.

462 ـ ينظر : شرح التسهيل : 2/ 332، شرح الألفية لابن الناظم : 320، منهج السالك إلى أوضح المسالك (شرح الاشموني) : 190، التذيل والتكميل، أبو حيان الاندلسي : 4/ 737، شرح التصريح ، خالد الأزهري : 77/1 3، شرح ابن عقيل : 221/2.

463 ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 332 ، شرح الكافية الشافية : 2/ 739، شرح الألفية لابن الناظم : 320، توضيح المقاصد للمرادي : 149، شرح ابن عقيل : 2/ 222.

464 ـ ينظر: شرح ابن عقيل : 2/ 222.

وفصّل ابن مالك راي سيبويه في هذه المسألة قائلًا: ((أشار سيبويه بقوله: وحمل النصب على جواز " فيها رجلٌ قائمًا" إلى أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوّغ من المسوّغات... نحو قوله: فيها رجلٌ قائمًا " لكن على ضعف لإمكان الإتباع، فإن قدم الحال زال الإتباع، وهذا بمنزلة قولنا في الاستثناء "ما قام أحد إلّا زيد" فإن النصب مع تأخر المستثنى ضعيف لإمكان الإتباع، فإذا قدّم المستثنى لزم النصب في المشهور في كلامهم لتعذر الإتباع، فظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال الكائن في " فيها رجلٌ قائمًا " هو المبتدأ, وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن في الخبر، وقول سيبويه هو الصحيح ؛ لأنّ الحال خبر في المعنى فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما))[466].

4ـ توقيّ الوصف بما لا يصلح للوصفية نحو "هذا خاتم حديدًا ".

5ـ أن تشترك النكرة مع معرفة أو مع نكرة أخرى يصح مجيء الحال منها، واسترسل سيبويه موضحًا ومعللًا ذلك قال: ((هذا باب ما يغلب فيه المعرفةُ النكرة...، وذلك قولُك: هذان رجلان وعبدُ الله منطلِقينَ، وإنَّما نصبتَ " المنطلقين" ؛ لأنّه لا سبيل إلى أن يكون صفةً لـ "عبد أله"، ولا أن يكون صفةً للاثنين، فلمّا كان ذلك محالًا جعلتَهُ حالًا... وتقولُ: هؤلاءِ ناسٌ وعبدُ الله منطلقينَ))[467]، وقد يجيء صاحب الحال نكرة دون مسوّغ من المسوّغات المذكورة، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وَزَعَمَ يونسُ أنَّ ناسًا مِنَ العربِ يقولون: " مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ "))[468]، وروى عن الخليل إجازة: "فيها رجلٌ قائمًا"، وعن عيسى إجازة "هذا رجلٌ منطلقًا"[469]، وذكر مثالاً على ذلك: ((وَمِثْلُ ذلك: "عليه مائةٌ بيضًا"))[470]، فذهب الأزهري إلى أنّ "بيضًا" في قول سيبويه "عليه مائةٌ بيضًا" وقعت حالًا ؛ لأنّه لو رفع كان صفة للمائة، والمائة مبهمة [471].

واستدلّ بعض النحويين بالحديث النبوي الشريف على مجيء الحال من النكرة منه قوله عليه السلام: ((صلّى رسول الله . صلّى الله عليه وآله وسلم . جالسًا وصلّى وراءه رجالٌ قيامًا)) فجالسًا حال من المعرفة، وقيامًا حال من النكرة [472].

لذا فقد وردت شواهد مسموعة من فصحاء العرب جاء فيها صاحب الحال نكرة دون مسوغ، منها "صلّى رجال قيامًا"، ومنها "فلان يستعين بمائة أبطالًا"، لكن النحويين ذهبوا إلى فريقين، منهم من يبيح مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ وحجتهم: أن الحال جاءت لتقيد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوّغ، وهو مذهب سيبويه ومن تبعه, وحجتهم هذه يؤديها ويقويها السماع الذي يكفي القياس عليه، والفريق الآخر يقصره على السماع، وما ورد منه أولوه وحكموا عليه بالشذوذ[473].

والحال كما هو معروف تُبيّن هيأة صاحبها عند وقوع الفعل فهي "وصفٌ للفعل" [474], والمتكلم يحتاج إلى وصف هيأة النكرة المجردة عند وقوع الفعل، فمثلًا يريد التعبير عن هيأة شخص غير معروف حال دخوله، فيقول: "دخل رجلٌ ضاحكًا"، فلو قال: "دخل رجلٌ ضاحكٌ" لم يكن المعنى الذي يقصده المتكلم، فلم يُبيّن هيأة صاحب الحال عند الدخول، بل قد يكون متصفًا بالضحك قبل الدخول، وهنا فرق بين الحال والنعت، وفي ذلك يقول ابن الناظم: ((أنّ فيه مع إدخال حكم الحدّ أنّه حدّ غير مانع ؛

---

465 ـ الكتاب : 2/ 205.
466 ـ شرح التسهيل : 2/ 334.
467 ـ الكتاب : 2/ 156.
468 ـ ينظر : الكتاب : 2/ 194.
469 ـ ينظر الكتاب : 2/ 193.
470 ـ ينظر : الكتاب : 2/ 194.
471 ـ ينظر: شرح التوضيح : 1/ 588.
472 ـ ينظر : شرح التصريح : 1/ 588.
473 ـ ينظر : النحو الوافي ، عباس حسن : 2/ 403.
474474 ـ ينظر : الكتاب : 2/ 155.

لأنّه يشمل النعت، ألا ترى أنّ قولك: " مررتُ برجلٍ راكبًا"، في معنى: " مررتُ برجلٍ في حال ركوبه، كما أنّ قولك: " جاء زيدٌ ضاحكًا، في معنى جاء زيدٌ في حال ضحكه))[475]

وصرّح الحازمي بذلك قائلًا: ((فلذا الحال كانت الحكم على صاحبها، فالتزموا أن يكون صاحبها معرفة ؛ لأنّها حكمٌ عليه، والحكم على المجهول لا يفيد، هذا هو الاصل فيه، ... وأيضًا لدفع توهم السامع أنّها نعتٌ ومنعوت هذا وجه آخر))[476].

وقال في موضع آخر: ((كذلك فرقًا بين المنعوت والنعت ؛ لأنّ النعت والمنعوت إذا وقعا معرفتين حينئذٍ يلتبس بصاحب الحال إذا وقع معرفةً، وإذا وقعا نكرتين، وحينئذٍ حصل الفرق بينهما لدفع توهم السامع أنهما نعت ومنعوت))[477].

ويمكن إجمال أسباب مرجوحية مجيء صاحب الحال من النكرة على النحو الآتي:

1ـ العدول عن الأصل ؛لأنَّ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ؛ ولأنّ الحال وصاحبها بمثابة الخبر والمخبر عنه، وبمثابة الحكم والمحكوم عليه, ومن حق المحكوم عليه أن يكون معرفة ؛ لأنّ الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا, وهذا ما بيّنه خالد الأزهري قائلًا: ((يجب أن يكون مبنى الحال معرفة, وذلك لأنَّ صاحب الحال محكومٌ عليه بما فيه معنى الحال, والمحكومُ عليه يجب أن يكون معرفة حتى يفيد من المعنى العام ؛ لأنّ الحكم على النكرة لا يفيد غالبًا))[478].

2. عدّ بعض النحويين مجيء صاحب الحال نكرة من الشذوذ الذي لا يقاس عليه فقد شبهوا الحال بالخبر وصاحب الحال بالمبتدأ.

3. لدفع توهم السامع أنهما نعت ومنعوت ؛ لأنّ المنعوت يتبع النعت في التعريف والتنكير ؛ فإذا كان الحال وصاحب الحال نكرتين أو معرفتين اختلطا بالنعت والمنعوت ؛ لذا فمذهب النحويين أن الحالَ لا تكون إلّا نكرةً، وأن ما ورد منها معرَّفًا لفظًا فهو مُنَكَّرٌ معنًى، أمّا صاحب الحال فالأصل عندهم أن يكون معرفة ولا يكون نكرة إلّا بمسوغ.

وفي خلاصة المسألة يمكن القول إنّه اجتمعت أسباب عدة على جعل مجيء الحال من النكرة جائزًا مرجوحًا منها على مخالفة الأصل, ومخالفة القياس, ودفعًا للبس المعنى، فاجتماع هذه الأسباب والعلل معًا يضعف جوازه ويدخله في وصف المرجوحية.

والذي أرجحه أنّه لا داعي لهذا التضيق والتعسف على المتكلم، فما ذهب إليه أغلب النحويين يحيل دون تأدية المتكلم عن تحقيق غرضه من الكلام، فالذي أرآه أن الحال تبيّن هيئة صاحبها عند وقوع الفعل، إذ قال سيبويه: ((هي وصفٌ للفعل))[479]، فقد يكون المتكلم بحاجة لوصف هيأة النكرة، مثلمّا وصف هيئة المعرفة, وقد يحتاج المتكلم التعبير عن هيئة شخص غير معرّف حال مجيئه، فيقول: " جاء شخصٌ ماشيًا" فلو رفعه لم يكن المعنى الذي يقصده المتكلم ؛ لأنّ قوله: " ماشيًا" يبيّن هيئة صاحب الحال حال المجيء، ولو رفعه وقال: "ماشيٌ" فقد يكون متصفًا بالمشي قبل المجيء.

ومن ثم فإننا لا نستطيع أن نميّز بين الحال والنعت إذا كان صاحب الحال منصوبًا مع وجود المسوغ، فوجود المسوّغ وعدمه سواء، فيبدو مما سبق تفصيله نستطيع القول بإمكانية رفع كفة المرجوح في هذه المسألة ؛ لأنّ المعنى وقصد المتكلم من الكلام يرجح مجيء صاحب الحال نكرة, بغض النظر عن علل المنع إن كان المعنى فيصلًا في ذلك.

المطلب الثاني علة المخالفة:

يقصد بالمخالفة: اختلاف المسكوت عنه عن المنطوق به في إثبات القيد الذي يُبنى عليه الحكم في المنطوق به أو نفسه [480]، أو هي إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه[481].

---

[475] ـ شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم : 224.
[476] ـ شرح ألفية ابن مالك للحازمي : 7/ 64.
[477] ـ شرح ألفية ابن مالك للحازمي : 8/ 64.
[478] ـ شرح التصريح : 1/ 578.
[479] ـ الكتاب : ا/ 272.
[480] ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، الشوكاني : 2/ 526.

وقيل بطريقة أخرى وبالمضمون نفسه: هي ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت فيه مخالفًا لمدلوله في محل النطق[482].

ومن ثم فإن النحويين وضعوا قواعدَ وأصولًا في تقعيد النحو العربي فما خالف المنطوق الذي استنبطوا تقنينه فنعته النحويون بأوصافٍ منها الضعيف والقبيح وبعضهم يصرّح مباشرةً بالمرجوح وغيرها ومن ذلك:

1. العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

اختلف النحويون في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ، وفي ذلك يقول سيبويه: ((ومما يقبُحُ أَنْ يَشْرَكَهُ المظهرُ علامة المضمرِ المجرورِ... مررتُ بِكَ وزيدٍ، كَرِهُوا أَنْ يَشْرَكَ المُظْهَرُ مُضْمرًا داخلاً فيما قَبْلَهُ ؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قَبْلَها جَمَعَتْ أنّها لا يُتَكَلَّمُ بها إلّا مُعتَمِدَةً على ما قبْلَها، وأنَّها بَدَلٌ من اللفظِ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فَلَمَّا ضَعُفَتْ عندهم، كَرِهُوا أنْ يُتْبِعُوها الاسم))[483].

ذكر سيبويه وصفًا لهذا الاستقراء النحوي ـ العطف على الضمير المجرور ـ وهو "يقبح" مما أدخله في حكم الجائز المرجوح, وجوّزَ الكوفيون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض واستدلوا بقراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾(النساء: 1)[484].

إذ قرأها حمزة "الأرحامِ" بالخفض ونصب الباقون, وقراءة حمزة قراءة سبعية محكمة، وقرأ بهذه القراءة أيضًا الإمام علي "عليه السلام" وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبيّ بن كعب والنخعي وقتادة والأعشى[485].

وفي ذلك يقول أبو علي: ((وأمّا مَنْ جرّ "الأرحام" فأنّه عطفه على الضمير المجرور بـ "الباء"، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال... فأما ضعفه في القياس: فان الضمير قد صار عوضًا مما كان متصلًا باسم نحو " غلامه "... من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين))[486]، فقد فصّل أبو علي مرجوحية هذا العطف بذكر أسبابه فضعَفُ القياس وقلة الاستعمال كفيلان بعدم رجحانه وجوازه مرجوحًا.

وقد عُطِف الاسم الظاهر على الضمير المضمر المخفوض في آيات أُخر، وفي أكثر من موضع في القرآن الكريم منه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾(البقرة: 217) بالعطف على الهاء في قوله "به" لا بالعطف على قوله: "سبيل" ؛ لأنّه يؤدي إلى الفصل بين جزأي الصلة, وردّه البصريون فقالوا: إنَّ قوله تعالى: "والمسجد الحرام" معطوف على "سبيل الله"، و لا يجوز أن يكون معطوفًا على "الهاء" من قوله تعالى: "به"[487]، وردّ هذا القول أبو حيان فيرى أنّه إذا كان معطوفًا على "سبيل الله"، كان متعلقًا بقوله "وصدّ"، والتقدير: "وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام" من تمام عمل المصدر، وفصل بينهما بقوله تعالى: "وكفر به"، ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول [488]، وذهب ابن عطية إلى أن "المسجد" معطوف على "سبيل الله" [489]، وردّ الأشموني على ابن عطية قائلًا: ((ليس العطف على "السبيل" لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه "كفر"، ولا يعطف على المصدر حتى تكتمل

---

[481] ـ ينظر : شرح تنقيح الفصول، القرافي : 53.
[482] ـ ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حرز علي بن احمد بن سعيد: 3/ 67.
[483] ـ الكتاب : 4/ 52.
[484] ـ ينظر : السبعة في القراءات، ابن مجاهد البغدادي : 1/ 226، والتيسير في القراءات السبع، الداني : 93، حجة القراءات: 188، المبسوط، النيسابوري : 175.
[485] ـ ينظر : الكافي في القراءات السبع ، ابن شريح الأندلسي : 98 ، النشر في القراءات العشر : 2/ 747- 748 ، البحر المحيط: 3/ 412.
[486] ـ الحجة للقراء السبع، ابن خالويه: 2/ 62.
[487] ـ ينظر: الكشاف : 1/ 128.
[488] ـ ينظر: البحر المحيط : 2/ 155.
[489] ـ ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية : 1/ 290.

معمولاته))[490]، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾(النساء: 127) فـ "ما" في موضع جر لأنَّه عطف على الضمير المجرور في " فيهن", وأيضًا قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾(النساء: 162) فـ "المقيمين" في موضع جر بالعطف على "الكاف" في قوله تعالى: "إليك"، والتقدير: "فيه يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة " يعني الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضًا أن يكون عطفًا على "الكاف" في قوله تعالى: " قبلك"، والتقدير: " فيه ومن قبل المقيمين الصلاة " يعني من أمتك[491].

وهكذا استند الكوفيون إلى مصادر سماعية من القراءات القرآنية المتواترة والشاذة لتسويغ قاعدة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.

ومن الشواهد الشعرية ما أنشده سيبويه:

آبَكَ أيَّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[492].

الشاهد فيه: قوله: " أيّهْ بيَ أو مُصدَّرِ"، حيث عطف " المُصدر" على المضمر المجرور، من دون إعادة حرف الجر، ومنه أيضًا من البسيط:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ

الشاهد فيه قوله: "فما بك والأيام"، حيث عطف "الأيام" على المضمر المجرور من غير إعادة حرف الجر[493].

ذهب يونس والأخفش وقطرب وأبو علي الشلوبين مذهب سيبويه[494]، وأختار مذهبهم من المتأخرين ابن مالك[495]وغيره، وعلل أبو حيان اختياره لكثرة وروده في الكلام، يقول: ((لوقوعه في كلام العرب كثيرًا في الشعر والنثر))[496]، فرجح أبو حيان مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، ولكن أغلب البصريين استقبحوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فردّوا القراءات التي استدّل بها النحويون ؛ لتشددهم فيما خالف القياس ؛ لأنّهم رأوا أن الجار مع الضمير المجرور بمنزلة الشيء الواحد, فلا بد من إعادة الجار ؛ لأنَّ العطف يفوّت الاتصال بين الضمير المخفوض والخافض، أمّا الكوفيون فإنّهم كانوا يقعّدون النحو على ما عندهم من القراءات [497]، والسماع والتواتر عندهم في القراءات شرط مهم لقبول القراءة، والبصريون أغلبهم لم يرتضوا قراءة حمزة لمخالفتها قاعدتهم التي لا تجيز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار[498] مع أنّها قراءة مقبولة صحيحة السند لا يجوز مخالفتها.

وضعّف الفراء قراءة حمزة قائلًا: ((حدثني بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض "الأرحام"، قال هو كقولهم: "بالله والرحم"، و فيه قبح ؛ لأنّ العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كُني عنه))[499]، فذكر الفراء العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ووصفه بـ "القبح" مما أدخله في حكم الجائز المرجوح، وردّ المبرد قراءة حمزة قائلًا: ((لا تحل القراءة

---

[490] ـ شرح الأشموني : 3/ 116.
[491] ـ ينظر: البحر المحيط: 3/ 412.
[492] ـ ينظر: الكتاب : 4/ 54.
[493] ـ الكتاب : 4/ 55.
[494] ـ معاني القرآن ، الأخفش: 1/ 224، شرح الكافية الشافية : 1/ 561، ارتشاف الضرب : 2/ 658، أوضح المسالك: 3/ 392، همع الهوامع : 2/ 139.
[495] ـ ينظر : شرح الشافية الكافية : 1/ 561.
[496] ـ البحر المحيط: 2/ 195.
[497] ـ ينظر: ينظر: أثر القرن والقراءات في النحو العربي ، محمد سمير نجيب اللبدي : 324 - 326، جهود أبي حاتم السجستاني في علوم القرآن : رسالة ماجستير : 77.
[498] ـ ينظر: الكافي في القراءات السبع : ، ابن شريح الأندلسي : 98، النشر في القراءات العشر : 2/ 747- 748.، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، الدمياطي : 185.
[499] ـ معاني القرآن ، الفراء: 1/ 253- 522.

بها))[500], وتابعه الزجاج في هذا الرأي[501]، وقَبَلَ ابن مالك ما ردّه النحويون من قراءة حمزة، وأجاز على أساسها العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر فعدّلَ القاعدة قائلًا[502]:

وَعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازمًا قدْ جُعلًا

وَليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النظمِ والنثرِ الصحيحِ مُثْبَت

وردّ السيوطي مَنْ عاب من النحويين على عاصم وحمزة وابن عامر قائلًا: ((كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر... وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها, وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية))[503].

والظاهر أنّه لا يوجد اتفاق على المرجوح فقد تباينت وجهات النظر بحسب الادلة، وتبيّن في خلاصة المسألة أن اجتماع علة المخالفة, وقلة القياس جعلت الحكم جائزًا مرجوحًا بالرغم من ان بعض النحويين اشاروا إلى كثرة وروده في كلام العرب شعرًا ونثرًا.

والذي أرجحه أنّ نقص الاستقراء لدى بعض النحويين الذين نعتوا "مسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض بالقبح والضعف، وقلة الاستعمال هو السبب الرئيس في مرجوحية العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار, ومن ثمّ أن المتتبع للقراءات القرآنية التي وقف عندها بعض النحويين موقف الردِّ والإنكار لمخالفتها قواعدهم النحوية، نجد قلة متابعتهم لِمّا يماثل هذه القراءات من شواهد نثرية وشعرية واردة عن العرب، تؤيد هذه القراءات وتؤكد صحتها وعدم مخالفتها القياس، بل إنّها خالفت ما بلغهم من شواهد, ومن هنا نستطيع أن نرفع من كفة المرجوح في هذه المسألة, أو نعادل بين الراجح والمرجوح إذ ما ثبتت الشواهد الكثيرة على صحته.

المطلب الثالث: علة الاشتراك أو الاجتماع:

وهي من العلل التي قال بها الرضي في شرح الكافية [504], ومن قوادحها:

نداء ما فيه الألف واللام:

اختلف النحويون في مناداة ما فيه الألف واللام، فذهب البصريون إلى منع الجمع بين حرف النداء و" أل" ؛ لأنّ كلًا منهما يفيد التعريف، ولا يجوز اجتماع تعريفين على معرف واحد، فالعلة المانعة "علة اجتماع"، وذهب سيبويه موضحًا ومعللًا لهذه العلة ذاكرًا اسباب المنع فيها قال: ((وقال الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ "الألفَ واللامَ" إنّما منَعَهُما أنْ يدخلا في النداءِ منْ قبلِ أنَّ كُلَّ اسم في النداء مرفوعٌ معرفةٌ... وصار معرفةً لأنَّك أشرتَ إليهِ وقَصَدْتَ قَصْدَه، واكتَفَيْتَ بهذا عن "الألف واللام"، وصارَ كالأسماء التي هي للإشارةِ نحو: "هذا" وما أشبَهَ ذلكَ، وصارَ معرفةً بغير "الألف واللام"؛ لأنَّكَ إنّما قصَدْتَ قَصْدَ شيءٍ بعينهِ، وصارَ حرفُ النداءِ بدلًا من "الألف واللامِ "، واستُغْنِيَ به عنهما كما استغنيتَ بقولكَ: "اْضربْ" عن " لتضْربْ" وكما صارَ المجرورُ بدلًا من التنوينِ))[505].

ووصفه الرضي بالمرجوحية ولم يمنعه بعد أنْ فصّل القول في المسألة قائلًا: ((لو دخل اللام المنادى فإمّا أن يُبنى معها وهو بعيد ؛ لكون اللام معاقبة للتنوين، فهي كالتنوين، فمن ثمَّ قلَّ بناء الاسم معها، كالخمسة عشر وأخواته، والآن ؛ لذلك استكره دخولها مطَّردًا في المنادى المبني، وإمّا أن يُعرب وهو أيضًا بعيد ؛ لحصول علّة البناء، وهي وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه

---

[500] ـ الكامل في اللغة والأدب ، المبرد: 2/ 39 .
[501] ـ ينظر: معاني القرآن وإعرابه : 2/ 249، نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي : 104.
[502] ـ ينظر : شرح ابن عقيل : 3/ 196- 197.
[503] ـ الاقتراح : 15.
[504] ـ ينظر : شرح الكافية : 1/ 193- 315.
[505] ـ الكتاب : 3/ 90- 91.

مثله في الاطِّراد، والتعريف))[506]، فاشار الرضي إلى مرجوحية نداء ما فيه الألف واللام في المبني والمعرب بقوله: "وهو بعيد" وقوله: "ثم قلّ بناء الأسماء معهما"، ويبدو انّ الرضي يرى أنّ الوجه النحويّ الجائز الراجح هو مناداة ما فيه الألف واللام دون اطِّراد، والوجه النحويّ الجائز المرجوح مناداة ما فيه الألف واللام اطِّرادًا.

وتَعَقّب الرضي رأي النحويين في امتناع اجتماع التعريفين المتغايرين قائلًا: ((وقال بعضهم: إنّما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف، وفيه نظر ؛ لأنَّ اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر، وزيادة لا تستنكر، كما في "لقد" و"الآن"))[507]، فيرى الرضي أن العلة المانعة عندهم ليس اجتماع التعريفين المتغايرين، بل العلة في ذلك هي اجتماع اداتي التعريف، لحصول الاستغناء بأحدهما [508].

وذهب أغلب النحويين مذهب سيبويه في هذه المسالة، فالمبرِّد اعتمد على علة سيبويه يقول: ((واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ؛ لأنّك إذ ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف))[509].

وعلى هذا فالعلة عند سيبويه والمبرِّد علة "اجتماع"، اجتماع تعريفين، وهذا لا يقبله القياس.

ويرى أحد الباحثين أنَّ: ((الخليل اعتلّ بعلتين: أحدهما ترجع إلى المعنى وهي "علة حمل على المعنى" ؛إذ الألف واللام لا تدخلان على المنادى ؛ لأنّ معنى كل منهما التعريف، والأخرى راجعة إلى الاستعمال وهي "علة الاستغناء". فإنّهم استغنوا بتعريف النداء عن تعريف الألف واللام... تتابع العلل هنا يساعد على فهم جزيئات المسألة النحوية وهو هدف الخليل وسيبويه من التعليل))[510].

وذكر ابن يعيش أنَّ المنادى الذي تدخله الألف واللام هو المنادى المفرد المبني على الضم لأنّها لا تدخل المضاف ولا المشبه به ولا النكرة ؛ لأنَّ الألف واللام تعاقب الإضافة والتنوين، والاسم المفرد المبني على الضم في النداء على قسمين: الأول ما كان معرفة ومثاله "يا زيد"، والثاني ما كان متعرفًا بالنداء ولم يكن قبل ذلك معرفة ومثاله: "يا رجل"، فرجل نكرة في الأصل، وصار معرف بالنداء ؛ لأنّك أشرتَ إليه وقصدت قصده، أي لمّا قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره[511]، وزاد أبو البركات الأنباري أنّه لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية بالرغم من أن تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية، فالأولى عدم الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام ؛ لأنَّ تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية فكلاهما بعلامة لفظية ؛ لذا فعدم الجمع بينهما من طريق أولى[512]، فالذي شغل النحويين في هذه المسألة أنّه يؤدي إلى الجمع بين تعريفين ؛ تعريف بالنداء، وتعريف بالأداة، فالنداء يفيد تخصيصًا، والتخصيص تعريف [513]، وكلاهما بعلامة لفظية فالجمع بينهما من باب أولى، استغناء بأحدهما عن الآخر.

وذهب الإسفراييني موضحًا أن اجتماع المنادى المبني مع الإلف واللام يؤدي إلى التنافر قال: ((وإنّما لم يباشر حرف النداء اللام ؛ لأنَّ حرف النداء في المفرد معرفة، يقتضي البناء، واللام وإن لم تكن بمانع تام في البناء بدليل " الخمسة عشر"،

---

506 ـ شرح كافية ابن الحاجب : 1/ 374.
507 ـ شرح كافية ابن الحاجب : 1/ 373- 374.
508 ـ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب : 1/ 374.
509 ـ المقتضب ، المبرد : 4/ 239- 240.
510 ـ العلل في كتاب سيبويه : 203.
511 ـ ينظر : شرح المفصل : 2/ 908.
512 ـ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 276.
513 ـ ينظر شرح المفصل : 2/ 8 .

لكنها ترجِّح جانب الأسمية، فكان في بناء الاسم معها أدنى تنافر، فلو نُوديَّ المعرّف باللام وبُنيَّ... لتنافر البناء واللام في الظاهر، ولو أعرب المعرّف باللام... لخولِف باب الخمسة عشر))[514].

ومن ثم فقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الألف واللام تفيدان العهد، وهو معنى الغيبة ؛ لأنَّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب, والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمعوا بينهما لتنافٍ التعريفين [515]، فيبدو أنّ العلة على هذا النحو, علة تنافي وعدم تناسب.

إلّا أنّ النحويين الكوفيين أجازوا مناداة ما فيه الألف واللام ودليلهم الشعر والنثرًا [516]، ومما وردّ في الشعر من اجتماع " النداء" مع ما فيه الالف واللام من الأسماء قول الشاعر[517]:

مِنْ أجلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالُودِّ عَنِّي

الشاهد فيه قوله: " يا التي " وفيه دخول النداء على ما فيه الألف واللام [518].والمعيار القياسي لا يقبل اجتماع "ياء" النداء مع "أل".

ومنه أيضًا[519]:

عباسُ يا الملكُ المتوجُ والذي عَرَفت له سبب العُلا عدنانُ

حيث باشرت " يا" حرف النداء ما فيه الألف واللام في قوله " يا الملك"

ومنه أيضًا[520]:

فَيا الْغلامانِ اللَّذان فَرَّا إيَّكُما أن تكسبانا شَرًّا.

حيث جمع الشاعر بين حرف النداء " يا" و " أل" التعريف، وقد ورد في شرح ابن عقيل "أن تُعْقِبانَا شَرًّا"[521]، ويرى ابن مالك أن قائل البيت غير مضطر، ولكنه استعمل شذوذًا ما حقَّه ألّا يجوز ؛ لتمكنه من أن يقول: "فيا الغلامان اللذان فرا" قال: ((لأنَّ النكرة المعنية بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب يا فاسقُ الخبيثُ، حكاه يونس))[522].

وكذلك فقد احتجَّ الكوفيون بالقول في الدعاء: "يا الله اغفر لنا" إلّا أنّ البصريين خرجوا ما احتجَّ به الكوفيون من النصوص المسموعة على أنَّه من باب حذف الموصول وإقامة الصفة مقامه فالتقدير في البيت الأول: " فيا أيها الغلامان"، وفي الثاني: "عباس يا أيها"، وفي الثالث: "يا أيتها التي تيمت قلبي" [523].

فعمد أغلب النحويين إلى اجتذاب ما يسمى بالمنادى المبهم (أيّ, وأيه) أو(اسم الإشارة) لمناداة ما فيه الألف واللام ما عدا لفظ الجلالة "الله"، والوصلة يجب أن تكون مبهمة حتى تحتاج لرفع الإبهام إلى ما هو مقصود [524]، وفي ذلك يقول ابن يعيش:

---

514 ـ شرح لباب الإعراب ـ الاسفراييني: 2/ 32.

515 ـ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 /276,اللباب 1/ 335، شرح المفصل : 2/ 8- 9, شرح ابن عقيل : 3/ 218.

516 ـ ينظر : همع الهوامع : 3/ 47.

517 ـ ينظر : الكتاب : 3/ 90، المقتضب : 4/ 241.

518 ـ ينظر : الكتاب : 3/ 90، شرح ابيات سيبويه للنحاس: 132.

519 ـ ينظر: أوضح المسالك : 3/ 85, شرح شواهد الأشموني : العيني : الشاهد : 682، 3/ 145.

520 ـ ينظر : شرح المفصل : 2/ 9 - 10، المقرب ، ابن عصفور: 37 .

521 ـ ينظر : شرح ابن عقيل : 3/ 217.

522 ـ شرح التسهيل : ابن مالك : 3/ 399.

523 ـ ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4/ 2201، شرح كتاب سيبويه : 1 / 310 ، شرح الأشموني : 3/ 125، شرح التصريح على التوضيح : 2/ 416.

524 ـ ينظر: شرح لباب الإعراب : 2/ 37.

((وإذا أريد ذلك توصل إليه بأيّ وهذا)) [525]. وإنّما جوّزا أن يقال: "يا هذا" بالرغم من أن هذا معرفة بالإشارة، فجمعوا بين الإشارة والنداء، ومنعوا ذلك مع الألف واللام، وفسرَّ ابن يعيش ذلك قائلًا: ((أن الجواب عنه من وجهين: أحدهما أن تعريف الإشارة إيماءٌ وقَصدٌ إلى حاضرٍ...، وتعريف النداء خطابٌ لحاضرٍ، وقصد لواحدٍ بعينه ؛ فالتقارب معنى التعريفين صار كالتعريف... والوجه الثاني... أن أصل هذا أن يشير به الواحد إلى واحد، فلمّا دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء، فصار عوضًا من نزع الإشارة، ومن ذلك لا يقال: " هذا أقبل " بإسقاط حرف النداء))[526].

وجعل النحويون " أيّ" هي الاسم المنادى في اللفظ، ومصحوبَ " أل" هو المقصود بالنداء في الأصل والمعنى ذلك لأن الأصل في دخول: " يا أيُّها الرجل " أنَّهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريب من المنادي، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام، فكرهوا نزعهما، وتغير اللفظ، فأدخلوا " أيّ" وصلةً لنداء الرجل على لفظه، وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعتًا له، وألزموها "ها" لتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه في الكلام, وعوضًا من المحذوف، والمحذوف منها الإضافة [527].

ومن ثمَّ نستطيع متابعة مَنْ يسأل: أليس من الممكن أن يكون الفصل بين "يا" و" أل" من أجل ألّا يلتقي ألفان، ألف " يا" و ألف "أل" ؟ لأنَّ علم العربية استقر على أنّ ألف "أل" همزة وصل، وهي متحركة ؛ لأنّها اجتلبت للابتداء بالساكن أو النطق به[528]، فمن الناحية النطقية أن مناداة ما فيه الألف واللام ثقيل صوتيًا للمد الزائد فيه، فأمّا أن يقصد المد وهو ما لا يتفق مع الغرض من النداء، أو تقطع همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل وهو غير جائز ؛ لأنَّ همزة الوصل لحن، لذا فالأسلم وصله بما يمد معه الصوت ويؤدي المعنى المقصود وهو: أيّ، اسم الإشارة. [529]. وذلك للتخلص من المقطع المديد المغلق بتقصير قمته ؛ لأنَّه من المقاطع المرفوضة غير المستساغة في العربية والذي يتكون من " صامت وصائت طويل وصامت "، ولا تقبله العربية إلّا بشروط, وهو أن يكون حد الإغلاق مدغمًا، لذا تلجأ العربية إلى تقصير قمة الصائت الطويل، وهو ما لم يحدث في الفصحى إلّا في الأمثلة القليلة على الأغلب، ولكن اللهجات العامية لا تمانع ابدًا في مثل الأمر وتخلصت اللهجات القديمة منه عن طريق الهمز ومثاله " شابّة " ودابّة" أصبحت " شأبة" و" دأبة" [530].

تبيّن في نهاية المطاف أنّ ثمّة علّلًا مختلفة اجتمعت على مرجوحية نداء ما فيه الألف واللام منها:

1. علة اجتماع علامتي تعريف على معرفٍ واحد.
2. علة تنافي وعدم التناسب.
3. إشكالية الجمع بينهما من وجهتين: أحدهما أنّ الألف واللام من خصائص الأسماء ؛ لذا تبعد الاسم عن شبه الحرف الذي هو علة البناء، والأخرى: أن الألف واللام معاقبة للتنوين، فهي كالتنوين، فكأن الاسم المقترن بهما منون، أمّا المنادى المعرب فعلّته أنّه واقع موقع الضمير، ومشابهته الضمير في الإفراد والتعريف, وهي موجودة في الألف واللام فكيف ينادى ؟
4. علة صوتية, وهو تكون مقطع صوتي مديد ثقيل غير مستساغ لا تقبله العربية.

والذي أرجحه في خلاصة المسألة أنّ مرجوحية مناداة ما فيه الألف واللام ثابتة لا محال، فالراجح راجح ثابت الرجحان، والحكم بالمرجوح له أدلته التي تجعله جائزاً مرجوحاً.

وفي نداء ما فيه الألف واللام مسألة أخرى وهي:

---

[525] ـ شرح المفصل : 2/ 9 - 10.
[526] ـ شرح المفصل : 2/ 9.
[527] ـ ينظر: الوصلة في النداء ، محمد بن نجم عوّاض السيَّاليّ: 85-86.
[528] ـ ينظر : الوصلة في النداء : 86.
[529] ـ ينظر : التراكيب اللغوية في العربية ، هادي نهر : 288.
[530] ـ الأصوات العربية : ، د. غالب المطلبي : 239، المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين : 40، الأثر الصوتي وعدم الجمع بين ياء النداء والمعرف بـ " الألف واللام" بحث منشور : رعد هاشم عبود : 7.

مسألة الجمع بين "يا" النداء واللهم:

يرى البصريون أنّ "الميم" المشددة في "اللّهُمَّ" عوض عن ياء النداء، وجعلها الكوفيون عوضًا عن جملة تقديرها " أمّنا بخير"[531], وعلى هذا ضعّف البصريون الجمع بين "يا" النداء و" اللهم" في السعة، وأجازه الكوفيون، وفصّل الشاطبي القول في هذه المسألة قائلًا ((أن التعويض يقتضي ألا يجمع بين الميم و "يا" فلا يقال: يا اللهم لأنّ الجمع بين العوض والمعوض منه غير سائغ، ويقتضيه أيضًا قوله: "شذ يا اللهم في قريض" لأن الشاذ هو الذي لا يجوز في الكلام قياسًا، وهذا رأي البصريين أيضًا أن لا يجوز، وذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بينهما، وأن يقال في السعة: "يا اللهم" وما قالوه مرجوح، فإن القياس إنّما يجري إذا فهمنا من العرب إجراء القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعًا كثيرًا جدًا في النثر والنظم، أو بمجرد سماعه من غير وجود معارض له، وليس ما نحن فيه كذلك، لأنّ السماع إنّما فشا بعدم الجمع، ولم يوجد الجمع إلّا في الشعر، ولا وجد في الشعر إلّا شاذا، كما قال الناظم: " وشذ يا اللهم في قريض"، فأخبر أنّه شاذ في نفسه، وأن ذلك الشاذ إنّما أتى في الشعر لا في الكلام، وكل واحد منهما قد كان كافيًا على الجملة عند اشتهار عدم الجمع، فقد فهم بسبب ذلك أن العرب لا تجمع بينهما في السعة))[532].

وصرّح الشاطبي بمرجوحية الجمع بين "يا" النداء و" اللهم " في السعة، وعده وجهًا مرجوحًا، والعلة في ذلك هي " علة اجتماع العوض والمعوض عنه " عند من عدّ "الميم " في " اللهم" عوضًا عن "يا" النداء. بقوله: " وما قالوه مرجوح".

وأيّد أبو البركات الأنباري مذهب البصريين مستدلًا بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (الأنفال: 32)، إذ يرى أن تقدير الكوفيين يتنافى مع مفهوم الآية الكريمة ؛ إذ لا يكون أمُّهُم بالخير أنْ يُمطر عليهم حجارة من السماء، أو يأتيهم بعذاب أليم [533]، ويرى أيضًا أن الميم لو كانت من الفعل لما كانت أداةُ الشرطِ محتاجةً إلى جوابٍ، ولكانت تسدُّ مَسدَّ الجوابِ، ولكنَّ افتقار الأداة إلى الجواب وهو قولُهُ: " فأمطِرْ علينا، دلَّ على أنَّها ليست من الفعل [534].

وبيّنَ ابن الوراق رأيه في هذه المسألة قائلًا: ((وهذا القول ليس بشيء من وجهين ؛ أحدهما: انّه يستحسن أنْ يقال: يا الله أُمّنا منك بخير، فتأتي بـ يا" في أول الكلام، و"أمنا " في آخره,ولو كان على ما قال الحسن: يا اللهم اغفر لي، فلمّا قبح الجمع بين الميم و" يا" علمنا أن الأمر فيها على ما ذكرناه دون ما ذكره, والوجه الثاني: أنّه مستحسن: اللهم أُمّنا منك بخير، فلو كانت الميم بها ما ذكر لحصل في الكلام الذي ذكرناه تكرارا، والتكرار مستقبح، وحَسُن استعماله دليلًا على فساد ما قال ان شاء الله))[535].

فالعلة علة" اجتماع "ياء" النداء "والميم " على رأي من قال أن "الميم" في "اللهم" عوضًا عن حرفِ نداءٍ محذوف, فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.

تباينت وجهات نظر النحويين في هذه المسألة فمنهم مَنْ حكم على علة الجمع بين "اللهم" وحرف النداء "يا" بالجائز المرجوح، ومنهم مَنْ لا يرى مرجوحية فيه؛ فتبيّنَ في خلاصة هذه المسألة أن الحكم بالمرجوحية على الجمع بين "يا" النداء و" اللهم" يعود إلى العلة التي قال بها البصريون وهي "علة اجتماع العوض والمعوض عنه"، فالقياس لا يقبل الجمع بينهما، ومَنْ قال بأنّ " اللهم" مقتطعة من جملة: " أُمّنا بخير" المقدرة, فلا يرى المرجوحية قائمة في اجتماع " يا" النداء مع " اللهم".

والذي ارجحه اجتماع حرف النداء " يا" مع الفظ الجلالة برجحان ؛ لأنَّه اسم علم مرتجل للذات العلية من غير أصل يُردُّ إليه فيدخل عليه حرف النداء " يا" خاصة.

---

[531] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 314، شرح المفصل : 14/2، شرح عمدة الحافظ : 300.
[532] ـ شرح ألفية ابن مالك : الشاطبي : 5/ 239. وينظر أيضًا تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 1/ 182.
[533] ـ ينظر: اسرار العربية : 234.
[534] ـ الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 314.
[535] ـ العلل في النحو ، ابن الوراق : 52.

المطلب الرابع: علة القُرب أو المجاورة:

تتأثر الألفاظ بعضها ببعض في اللغة العربية بسبب المجاورة وهي ظاهرة صوتية، صرفية، نحوية، واستعمل سيبويه مصطلح "القُرب" ؛ أراد به "الجوار"، فالنصب على القُرب أو جرُّه يكون على القُرب, أي على الجوار، ومن ذلك ما وجهه في قول القائل: " ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلًا"، "وما زيدٌ بأخيكَ ولا صاحبكَ" قائلًا: ((والوجهُ فيه الجرُّ لأنّك تريد أنْ تشرك بين الخبرين، وليس ينقضُ إجراؤهُ عليه المعنى، وأنْ يكون آخره على أولِهِ أولى ؛ ليكون حالهما في الباء سواءً كحالها في غير الباء سواءً، مع قُربه منهُ، وقد حملهم قُربُ الجوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ)) [536]. فالقرب عند سيبويه يعني الجوار، وافرد ابن جني له بابًا سماه" باب المجاورة " وجعله على ضربين " الاول "تجاور الالفاظ "، والثاني" تجاور الأحوال"[537]، ويرى ابن هشام انّ الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره[538]، بينما فسَّر الباحثون المحدثون مصطلح "القُرب" غير ما فسَّره القدماء، فذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّه من المصطلحات التي أضافها الكوفيون إلى النحو العربي [539]، وذهب محيي الدين توفيق إلى أن هذا المصطلح يكون في تركيب معيَّن وهو أنْ يأتي اسم معرفة قبله اسم إشارة يتلوها اسم فاعل أو أحد المشتقات، فينتصب هذا المشتق[540], ومن علل القُرب النحوية التي اعتلَّ بها النحويون:

1. التنازع في العمل:

يشتمل التنازع في الغالب على فعلين متصرفين مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب وكل من الاثنين السابقين يتنازعان على العمل فيه[541], فيتوجَّه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمولٍ واحد متأخر أو أكثر [542]، وفي ذلك يقول سيبويه: ((هذا باب الفاعِلَيْنِ والمفعولَيْنِ اللَّذَيْنِ كلٌّ واحد منهما يفْعَلُ بفاعلهِ مِثْلَ الذي يَفْعَل بِه، وما كان نحو ذلك، وهو قولُكَ: ضربتُ وضربني زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه))[543].

ومن شروط العاملين المتنازعين: أن يكون بين العاملين ترابط، أن يكونا متقدمين على المعمول، وأن يصحُّ في كل واحد من العاملين أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ أو المعنى[544]، وأن يكونا مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين، ولا بين محذوف ومذكور [545]، وفي ذلك يقول ابن يعيش: قال ابن يعيش: ((اعلم أنَّكَ إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة، ووجهتهما إلى مفعول واحد نحو " ضربني وضربت زيدًا" فانَّ كلّ واحد من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى إذ كان فاعلًا للأول، ومفعولًا للثاني، ولم يجزْ أنْ يعملا جميعًا فيه لأنَّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة)) [546]، واختلف النحويون في عمل الفعلين المتنازعين أيهما الراجح؟ وأيهما المرجوح؟

فرجحّ سيبويه إعمال الثاني قائلًا: ((وإنّما كان الذي يليه أولى لقربِ جواره وأنَّهُ لا ينقضُ معنًى، وأنّ المخاطب قد عرف أنَّ الأولَ قد وقع بزيدٍ كما كانَ: (خشَّنْتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ) وجه الكلام، حيث كان الجرُّ في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم

---

[536] ـ الكتاب : 1/ 131.
[537] ـ الخصائص: 781.
[538] ـ ينظر : مغني اللبيب : 2/ 788.
[539] ـ ينظر : مدرسة الكوفة : 363.
[540] ـ ينظر : المصطلح الكوفي : : مجلة التربية والتعليم : 20- 21.
[541] ـ ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 132 ، النحو الوافي : 2/ 178.
[542] ـ ينظر : جامع الدروس العربية : 3/ 23.
[543] ـ الكتاب : 1/ 140.
[544] ـ ينظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : 2/ 186.
[545] ـ ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو : 1/ 418.
[546] ـ شرح المفصل : 1/ 77.

من الفعل ولا تنقضُ معنًى، سوَّوا بينهما في الجرِّ كما يستويان في النصب))[547]، فأشار سيبويه إلى رجحان إعمال الثاني ومرجوحية إعمال الأول، بقوله: " وإنّما الذي يليه أولى لقرب جواره "، إذ يرد حكم " الأولى" لترجيح رأي على آخر أو مدرسة على أخرى, وعلى أية حال فالعلة في مرجوحية إعمال الأول عند سيبويه ورجحان إعمال الثاني ؛ علة " القُرب أو المجاورة ". وقال في موضع آخر: ((ولو لم تحمل الكلامَ على الآخرِ لَقُلْتَ: ضَرَبْتُ وضربوني قومَكَ. وإنّما كلامهم: ضَرَبْتُ وضربني قومُكَ... ولو أعملْتَ الأولَ لقلْت: مررتُ ومرّبي بزيدٍ، وإنّما قبح هذا أنّهم جعلوا الأقرب أولى لم ينقض معنًى))[548].

فسيبويه هنا يرجح إعمال الثاني لكثرة استعماله في كلام العرب، وأيضًا عبّرَ عن الوجه النحويّ الجائز المرجوح الذي هو إعمال الفعل الأول بقوله: " ولو أعملت الأول... وإنّما قبح هذا " فمصطلح القبح هنا وصفٌ يراد به المرجوح.

بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ إعمال الثاني هو وجهٌ نحويٌّ جائزٌ مرجوح ؛ وسبب مرجوحيته أنَّهم يرونَّ أنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم ؛ذلك لأنَّ النحويين وجهوا هذا الأسلوب توجيهًا خاصًا، فقالوا أنَّه لا بد أن يكون كل من الفعلين عاملًا، فاضمروا وقدروا ما لم يكون مذكورًا، ويمنع النحويون عودة الضمير على المتأخر لفظًا ورتبة، وضعّفوه ؛ لِما فيه من ضعف ومخالفة للقياس، وذهب الكوفيون أيضًا إلى أنَّه لمّا كان مبدوءًا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به، واستدلوا لذلك بعدم إلغاء " ظننت" إذا وقعت مبتدأة، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، وأيضًا عدم إلغاء "كان " إذا وقعت مبتدأة بخلاف ما إذا وقعت متوسطة، فهذا دليلٌ قياسي استدلَّ به الكوفيون على أنَّ الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل، فالقياس عندهم أنَّه لا يجوز الإضمار قبل الذكر، وكذلك أن إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به، فالكوفيون رجحوا إعمال الأول لعلتين: الأولى: أنَّه أسبق وأقدم ذكرًا... والثانية: أنَّه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميرًا في العامل الأول منهما فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم وخلاف الأصل عند البصريين[549].

ومن احتجاج الكوفيين بالنقل في رجحان إعمال الأول ومرجوحية إعمال الثاني قول امرئ القيس[550]:

فَلَوْ أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أطْلُبْ، قَليلٌ من المال

إذأعمل الأول " كفاني"، ولو أعمل الثاني " أطلب " لنصبَّ " قليلًا" [551]، وفصّل سيبويه: ((فإنّما رَفَعَ ؛ لأنَّه لم يجعلِ القليلَ مطلوبًا، وإنّما المطلوبُ عنده الملكُ، وجَعَلَ القليلَ كافيًا ولو لم يُرِدْ ونَصَبَ، فَسَدَ المعنى))[552]. وإنّما عمد إليه لئلا يفسد المعنى بقوله: "أطلبْ قليلًا من المال " [553].

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة[554]:

إذا هِيَ لم تستكْ بعودِ أراكةٍ تُنَخِّل فاستاكَتْ به عُودُ إسْحِل.

الشاهد فيه: إعمال الأول وهو "تُنخّل"، ولو أعملَّ الثاني لقال: "فاستاكت بعود إسحل" [555].

---

[547] - الكتاب : 1/ 140.
[548] - الكتاب : 1/ 142- 143.
[549] - ينظر شرح ابن عقيل : 2/ 134- 135، هامش المحقق رقم 1.
[550] - ينظر: ديوان امرئ القيس : 129، خزانة الأدب : 158/1,
[551] - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 71- 72.
[552] - الكتاب : 1/ 146.
[553] - ينظر : الكتاب : 1/ 146، في الهامش رقم " 67" تعليق محمد كاظم البكاء.
[554] - ينظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة : 490 ، ديوان طفيل الغنوي : 27.
[555] - ينظر الكتاب : 1/ 144.

ويرى البصريون أن إعمال الثاني أرجح من إعمال الأول واحتجوا للقياس بثلاث حجج: الأولى: أنَّه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي نحو بصداها " علة القُرب أو المجاورة"، فقد ذهبوا إلى أنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في إعماله دون الأول نقضُ معنًى ؛ لذا عدَّ سيبويه قول العرب: "خشَّنْتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ" وجه الكلام، فاختار العرب إعمال الباء في المعطوف ولم يختاروا إعمال الفعل فيه ؛ لأنَّها أقرب من الفعل إليه ؛ ولا يؤدي أعمالها إلى نقضٍ في المعنى[556]، وهذا يدلُّ على أنَّ المجاورة توجب كثيرًا من احكام الثاني للأول، والأول للثاني [557]، فالقرب عندهم يقتضي ارجحية عمل المجاور.

الثانية: أنَّه يلزم من إعمال الأول منهما الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي من العامل، وهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنَّه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف الجملة الأولى، وهي جملة العامل الأول مع معموله قبل تمامها, والعطف قبل تمام المعطوف عليه مخالف للأصل[558].

وأيَّد ابن مضاء القرطبي مذهب البصريين بقوله: ((ومذهب البصريين أظهر ؛ لأنَّه أسهل، فإنَّه ليس إلّا حذف ما تكرر في الثاني و إضماره على مذهبهم إن كان فاعلًا، والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الاول في الثاني، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني، وقد حملهم على أن يقولوا: " هذا جحر ضبٍ خربٍ " فيخفضونه وهو للحجر المتقدم))[559].

فرجح ابن مضاء مذهب البصريين، ووصفه بقوله أظهر، ومن ثم فقد احتج البصريون بالنقل، فمن احتجاجهم بالسماع قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾(البقرة:) فقد أعمل الفعل الثاني وهو قوله تعالى: واشربوا"، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(الكهف: 96), حيث أعمل الثاني[560].

فانَّ الاهتمام بالإفراغ أكبر من الاتيان، والقصد من الاتيان بالقطر هو افراغه، فأعمل الافراغ في صريح اللفظ ؛ لأنَّه هو المقصود ؛ لذا جاء " القطر" معمولًا "للإفراغ" [561]، ومن شواهد سيبويه في هذه المسألة قول الفرزدق[562]:

ولكنَّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسبَّني بنو عبد شمسٍ مَنْ مَنافٍ وهاشِمِ

الشاهد فيه قوله: " وسبَّني"، حيث أعمل الثاني [563], ولو أعمل الأول لقال: " سببتُ وسبوني بني عبد شمس" فينصب " بني" ويظهر الضمير في " سبنّي".

ويرى سيبويه أن الفعل الأول في الشاهد أعلاه عامل في المعنى غير عاملٍ في اللفظ ’ والفعل الثاني عامل في اللفظ والمعنى، فذهب قائلًا: ((فالفعلُ الأولُ في كلِّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغيرُ مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخرُ مُعْمَلٌ في اللفظِ والمعنى))[564].

وردَّ صاحب الإنصاف على كلا الفريقين فهو يرى أن لكل فريق مستندًا من التعليل والقياس لا من الاستعمال العربي, فالاستعمال العربي يؤيد كل واحد منهما [565].

وبيّن الشاطبي رأيه في هذه المسألة قائلًا: ((زعم ابن مالك أنّ العرب التزمت هنا إعمال الأخير، ولا يوجد إعمال ما قبله، فإن كان كذلك فليس إعمال الأول بمطرد فضلًا على أن يكون مختارًا، وأنّ في إعمال الثاني تخلصًا من الإخلال دون حق وذلك ؛

---

556 ـ ينظر: الكتاب : 1/ 140, الإنصاف في مسائل الخلاف : 1/ 73- 74.
557 ينظر: الإنصاف : 1/ 75, التبين، العكبري : 254.
558 ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 226، شرح ابن عقيل : 2/ 134.
559 ـ الرد على النحاة ، ابن مضاء: 101.
560 ـ ينظر: شرح المفصل : 1/ 78.
561 ـ ينظر: معاني النحو : 2/ 126.
562 ـ ينظر: ديوان الفرزدق : 844.
563 ـ ينظر : الكتاب " 1/ 143.
564 ـ الكتاب : 1/ 144.
565 ـ ينظر : الإنصاف : 1/ 76- 78، تعليق محيي الدين على شواهد الإنصاف: 1/ 88- 90.

لأنّ كل واحد من العاملين له حظٌ من عناية المتكلم ؛ فإذا قدم أحدهما، وأعمل الآخر عدل بينهما، لأن التقديم اعتناء والإعمال اعتناء، وإذا أعمل المتقدم فلم يبقَ للآخر قسطٌ من العناية فكان المخلص من ذلك راجحًا. ووجه المذهب الآخر أمورٌ: أحدهما: أن الأول سابقٌ صالحٌ للعمل كالثاني فكان إعماله أولى من إعمال الثاني ؛ لأنّ للأسبقية أثرًا في العمل، ألّا ترى أن ظننت وأخواتها لا تلغى إذا تقدمت على معمولها بخلاف ما إذا لم تتقدم، ففقدت رتبة التقديم، وكذلك " إذن" تعمل متقدمة، ولا تعمل متوسطة، ونحو ذلك في القسم والشرط من التقدم منهما... وألغي الآخر، والأفعال غير المتصرفة تقوى على العمل متقدمة, ولا تقوى متأخرة، فالحاصل أن للتقديم أثرًا في العمل على الجملة، وقد حصل هنا لأحد الفعلين فليكن هو الأولى))[566]، فالشاطبي رجح إعمال الثاني ليعدل بينهما, في حين قال أحد الباحثين: ((وخلاصة القول أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في إعماله دون الفعل الأول نقض في المعنى، فكان أولى))[567].

وبذلك فقد تباينت وجهات نظر النحويين في قضية الراجح والمرجوح في مسألة التنازع بحسب الأدلة التي ساقها كلا الطرفين، فالكوفيون يرجحون المرجوح، والراجح عندهم مرجوح، بينما ذهب البصريون إلى عكس ذلك.

ويبدو في نهاية المطاف أنّ هناك أسباب عدة تسببت في مرجوحية إعمال الأول عند البصريين أهمها: "علة القرب أو المجاورة "، إضافة إلى أن إعمال الأول عندهم يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وكذلك أنّه يؤدي إلى العطف قبل تمام المعطوف عليه، هذا من جهة القياس أمّا من جهة النقل أو السماع فقد استدلوا على ذلك بالقرآن الكريم والشعر العربي.

ويبدو أيضًا أنّ للكوفيين أسبابًا جعلتهم يضعفون إعمال الثاني ومنها: علة الأسبقية والأقدمية, وعلة الإضمار قبل الذكر وفي هذا مخالفة للأصل، هذا من جهة القياس، أمّا من جهة النقل فقد استدلوا بالشعر العربي، والذي يبدو أن كلا الفريقين استندّ على التعليل والقياس لا على الاستعمال العربي.

إلّا أنّ المحدثين غيّروا مسار البحث في هذه المسألة من إطار التعليل والقياس والاستعمال إلى مدار الدلالة والمعنى فيرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ المعنى أو القصد هو الذي يحدد الوجه النحويّ الجائز المرجوح من الوجه النحويّ الجائز الراجح، مبيّنًا ذلك بقوله: ((إننا لا نعتقد أن تعبيرًا أولى من تعبير، وإنّما هو بحسب القصد والمعنى، والراجح فيما أرى أنّه ينبغي أنْ ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

1 . ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما اعملته في ضميره، لأنّ الاسم أقوى من الضمير.

2. ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته))[568]؛ لذا فقد نستطيع أن نساوي بين كفتي الراجح والمرجوح في هذه المسألة.

الخاتمة:

وبعدُ...

فإنّي أحمد الله تعالى الذي يسر لي إتمام هذا العمل الذي درس أحد الأحكام النحوية . الراجح والمرجوح . فبيّن العلل والأسباب التي من أجلها وصف بالرجحان أو المرجوحية، وفي ما يأتي عرض مُيسر للنتائج التي توصل إليها البحث:

1. تباينت وجهات نظر النحويين في وصف الوجه النحوي الواحد بحسب الأدلة، وهذا ما لاحظناه في مسألة الجمع بين " اللهم" و "يا" النداء، ومسألة التنازع بالعمل.

2. استطاع البحث أن ينهض بكفة بعض الوجوه النحوية التي عدّها أو وصفها أغلب النحويين بالمرجوحية، فتوصل البحث إلى مساواة أو تعادل كفتي الراجح والمرجح في بعض المسائل النحوية، ورفع كفة المرجوح ولو بقدر الإمكان في مسائل نحوية عدة, وفي المقابل اثبت البحث مرجوحية بعضها.

---

[566] ـ شرح ألفية ابن مالك ، المقاصد النحوية : 3/ 190.

[567] ـ المجاورة في اللغة العربية : مجيد خير الله راهي الزاملي ، مجلة كلية التربية ، العدد السابع : 8.

[568] ـ معاني النحو: 2/ 126.

3ـ لعب المعنى دورًا في الحكم على بعض الوجوه النحوية من حيث راجحها ومرجوحها.

4ـ لعب السماع وكثرة الاستعمال دورًا في النهوض بكفة بعض الوجوه النحوية التي حكم عليها بعض النحويين بالمرجوحية، فكان لنصوص القرآن وقراءاته الأثر الرئيس في ذلك.

5ـ قد تجتمع أسبابٌ عدة على جعل الحكم جائزًا مرجوحًا منها اجتماع علة مخالفة الأصل، ومخالفة القياس، ودفعًا للبس المعنى، وهذا ما لاحظناه في مسألة مجيء صاحب الحال نكرة، فاجتماع هذه الأسباب والعلل معًا يضعف جوازه ويدخله في وصف المرجوحية، .

الحمد لله في البدء والختام وعلى رسوله وآله الصلاة والسلام

*القرآن الكريم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب المطبوعة: (المصادر والمراجع).

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء(1117هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م . 1427هـ.

ـ أثر القرآن والقراءات في النحو، محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م.

ـ الإحكام في أصول الأحكام، ابن حرز، علي بن أحمد بن سعيد (456هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1400هـ . 1980م.

ـ ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق، شرح، ودراسة د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ . 1998م.

ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (1250هـ)، تحقيق: احمد عزو عناية، دمشق . كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ ـ1999م.

ـ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577 هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1377هـ . 1957 م.

ـ الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، بغداد، 1984.

ـ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، منشورات: محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1418هـ . 1998م.

ـ الأمالي الشجرية، ابو السعادات هبة الله بن على بن حمزة بن الشجري (542هـ) تحقيق: عبد الله العلوي وعبد الرحمن اليماني، وزين العابدين الموسويّ، حيدر آباد الدكن ط1، 1349هـ.

ـ الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري (577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر، د، ت).

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6، 1980.

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1407هـ . 1986.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء محب الدين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ 1986م.

ـ التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن علي بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (745ه) تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم . دمشق ط1، ، 1419ه . 1998م.
ـ التراكيب اللغوية في العربية: دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1987م.
ـ ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (617ه)، عادل محسن سالم، 4119ه . 1998م.
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك (672ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1388ه . 1968.
ـ تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي (745 ه)، تحقيق: ثلة من الأساتذة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1428ه . 2007م.
ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش (778ه)، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر,ط1، 1428م.
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (749ه) شرح, وتحقيق: د. عبد الرحمن بن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د. ت).
ـ التيسير في القراءات السبع عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر بن أبو عمرو الداني (444ه)، تحقيق: أوتو يرتزل دار الكتاب العربي . بيروت، ط2، 1404ه ـ1984م.
ـ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا . بيروت، لبنان، ط13، 1391 ه 1971م.
ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, محمد بن مصطفى الخضري الشافعي (1287ه)، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1426ه ـ 2005م.
ـ حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي (1061ه)على شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاؤه، (د، ت).
ـ الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (370ه)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2,، 1428ه ـ 2007م.
ـ حجة القراءات، عبد الرحمن محمد أبو زرعة بن زنجلة (403ه)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د. ت)، (د. م).
ـ خزانة الأدب ولب لسان العرب، عبد القادر البغدادي(1093ه) تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (392ه)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1431ه . 2010م.
ـ ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الصاوي، 1936م.
ـ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (592ه)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1982.
ـ السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (324ه)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف . مصر، ط2، 1400.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه كتاب بنسخة الجليل، تحقيق محمد محيي الدين، مكتبة الكمال (د. ط)، (د.ت)، (د. م).
ـ شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهر، دار النشر، ط1، 1406ه . 1986م.
ـ شرح الاشموني، (900ه)على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني (855ه)، تحقيق فيصل عيسى الحلبي دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د.ت)، (د. ط).

ـ شرح ألفية ابن مالك، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.
ـ شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم (686هـ)، منشورات ناظم خسرو، بيروت . لبنان، (د.ت).
ـ شرح ألفية ابن معط، (628هـ)، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الحويجي، الرياض، ط1، 1405هـ . م1985.
ـ شرح ألفية أبن مالك (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) (شرح ألفية ابن مالك)، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، محمد أبراهيم البنا، عبد المجيد قطامش وغيرهم، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة ام القرى مكة المكرمة، ط1، 1428. 2007م.
ـ شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي(672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1422هـ .2001 م.
ـ شرح التصريح على التوضيح، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، خالد بن عبد الله الأزهري(905هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، 2000 م.
ـ شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين احمد بن ادريس بن عبد الرحمن المالكي الشيهر بالقرافي (682)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1493هـ . 1973م.
ـ شرح شواهد الاشموني، عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد السلطاني الجزائري، التزم بطبعه وتحقيقه المؤلف، المطبعة الأهلية . تونس، 1347هـ . 1928م.
ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (672هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف الجمهورية العراقية، إحياء التراث، بغداد . 1397هـ . 1977م.
ـ شرح كافية ابن الحاجب(646هـ)، رضي الدين محمد بن الحسين الاستربادي (686هـ)، تحقيق: أميل بديع يعقوب، بيروت . لبنان، دار الكتب، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1419هـ . 1998م.
ـ شرح الكافية الشافية، أبوعبد جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي (672هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2010م.
ـ شرح لباب الإعراب، شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزوزني (792هـ) ولباب الإعراب، تاج الدين محمد بن محمد بن احمد الإسفراييني (684هـ) تحقيق: أبو الكميت محمد معطي الخطيب، دار الكتب العلمية، 2018هـ).
ـ شرح المفصل، شرح المفصل، ابن يعيش النحوي(643هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الجمل بيروت، ط2، 1323هـ.
ـ شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (646هـ)، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1980م.
ـ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، 2001م.
ـ علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (381هـ)، تحقيق: محمود محمد نصَّار، منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1422. 2002م.
ـ العلل النحوية في كتاب سيبويه، ، اسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، ط1، 2009م.
ـ الكافي في القراءات السبع، محمد بن شريح أبو عبد الله الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتاب العلمية، 1421هـ . 2000م.

ـ الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرِّد(ه285)، عارضه بأصوله، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1407ه . 1987م.
ـ الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180ه)، تحقيق: محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والادبية: بيروت . لبنان، ومؤسسة دار الصادق، العراق . بابل . الحلة، ط1، 2015.
ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمدو بن عمر بن محمد الزمخشري (538ه) تصحيح: محمد عبد السلام شاهين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط4، 1427ه . 2006م.
ـ الكليات، معجم المصطلحات والفروق الفردية)، ابو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (1094ه)، تحقيق: د. عدنان درويش، منشورات: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1976.
ـ اللامات، عبد الرحمن بن اسحاق البغدادي الهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (337ه)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر . دمشق، ط2، 1405ه .1985م.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الرحمن العكبري (616ه)، تحقيق: شوقي المغربي، مكتبة لبنان . بيروت، ط1، 1994م.
ـ لمع الادلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري (577ه)، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي يكر السيوطي (911ه)، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418ه . 1998م.
ـ المبسوط، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري أبو بكر (381ه)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م.
ـ المحرر الوجيز في كتاب الله الوجيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، (542ه)، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1422ه.
ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولادة، مصر، ط2، 1377ه . 1958م.
ـ معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (215ه)، قدم له وعلّق عليه، ووضع حواشيه وفهارسه: أبراهيم شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1423ه . 2002م.
ـ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهيل أبو إسحاق الزجاج (311 ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 ه . 1988م.
ـ معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، ط1، 1428ه . 2007م.
ـ المقاصد النحويَّة في شروح شواهد الألفية، محمود بن أحمد العيني (855ه)، دار صادر . بيروت، د.ت).
ـ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (285ه) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1145ه . 1994م.
ـ المقرّب، ابن عصفور علي بن مؤمن (669ه) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
ـ المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت . شارع سوريا 1400ه ـ 1980م.
ـ نحو قراء الكوفة، خديجة أحمد مفتي، مكة، الفيصلية، 1985م.

الرسائل الجامعية:

ـ العلل النحوية (دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن)، حميد عبد الحمزة الفتليّ، (أطروحة دكتوراه) دار الكتب العلمية، 2010م.

الدوريات

ـ الأثر الصوتي وعدم الجمع بين ياء النداء والمعرف بـ (الألف واللام)، رعد هاشم عبود، مجلة آداب البصرة، 2008، العدد 46.

ـ المجاورة في اللغة العربية، مجيد خير الله راهي الزاملي، مجلة كلية التربية، العدد السابع.

ـ الوصلة في النداء، د. محمد بن نجم عوَّاض السيَّاليّ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدبها، 1436هـ . 2015م، العدد، الخامس عشر.